# (صيغة (ما أَفْعَلَ) التعجبية) بين الاسمية والفعلية دراسة نحوية لآراء النحاة في المدرستين: (البصرية والكوفية).

أ. صالح إبراهيم حامد محمد البي ـ قسم اللغة العربية ـ كلية الآداب ـ جامعة سبها

The exclamatory formula (ma af`ala) between nominal and verbal forms. A ) grammatical study of the opinions of grammarians in the two schools: (Basri and Kufi)

**Abstract of the research:**

The research discusses an issue that has puzzled the grammarians of the two schools: (Basri and Kufi), and they differed on it clearly, which is the issue of the verb of astonishment (af`ala) between nominalism and verbalism, where the Basrans see it as a verb, and evidence and proofs have been reported from the Arabs confirming the correctness of their opinion, while the Kufians see it as a noun, and evidence has also been reported to support what they have gone to. As for the formula (af`il bihi), the grammarians of the two schools agreed on its verbalism, so this will not enter the scope of the research, and this research highlights the depth of the rational and logical analysis of the induction of the Arabic language, and the ability of grammarians to analyze and then deduce rulings and establish .grammatical rules

## ملخّص البحث:

يناقش البحث مسألة حَيَّرتْ نحاة المدرستين: (البصرية والكوفية)، واختلفوا فيها اختلافاً بيّناً، وهي مسألة فعل التعجب (أَفْعَلَ) بين الاسمية والفعلية، حيث يرى البصريون أنه فعل، وقد وردت شواهد وأدلة عن العرب تؤكّد صحة رأيهم، بينما يرى الكوفيون بأنه اسم، وقد وردت شواهد أيضاً تدعم ما ذهبوا إليه، أما صيغة (أَفْعِلْ بِهِ) فقد اتفق نحاة المدرستين على فعليته، لذلك لن تدخل هذه في مجال البحث، وهذا البحث يبرز عمق التحليل العقلي والمنطقي لاستقراء لغة العرب، وقدرة النحاة على التحليل ومن ثم استنباط الأحكام ووضع القواعد النحوية.

## المقـدمــة:

الحمد لله الذي أنزل القرآن على نبيه بلسان عربي مبين، وتعهد بحفظ كتابه، فحُفِظت العربية بحفظ الله تعالى لكتابه العزيز، وقد قيض لها أيضاً من يحفظ لها لغتها، ويضبط قواعدها، ولعلَّ أهم سبب لتصدر علماء العربية لوضع قواعد النحو العربي. هو الحفاظ على لغة القرآن الكريم كي لا يضيع فهمه وفهم أحكامه ودلالاته.

ومعلومٌ أن العرب قبل الإسلام وبعده تكلموا بكل عفويةٍ بما وهبهم الله تعالى من سليقةٍ لغوية بشكل سليم، ثم نزل القرآن بلسان عربي مبين مطابقاً لأساليبهم وقواعدهم اللغوية، إذ كانوا يتكلمون العربية من غير أن يخطئوا، في القواعد مع عدم معرفتهم بالمصطلحات التي وضعها الفراهيدي وسيبويه والمبرد والكسائي والأخفش والفراء وابن جني ومن أتى بعدهم.

فاشتغل النحاة بوضع قواعد للغة العربية، وفعلاً بدأ نحاة البصرة بوضع قواعد منضبطة للسان العربي معتمدين على القياس والاستنباط، وتبعهم الكوفيون بعد مائة سنة، والحقيقة أن هناك كثير من المسائل النحوية قد اتفق عليها نحاة البصرة والكوفة؛ لكونها من البديهيات، ولكنَّ الكوفيين خالفوا البصريين في مائة وعشرين مسألة من مسائل النحو العربي، جمعها العالم النحوي: (عبد الرحمن بن محمد أبو البركات الأنباري) في كتابه القيم: (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين).

لذا وقع الاختيار على بحث حصل فيه اختلاف بين علماء المدرستين، البصرية والكوفية، وهو مسألة (فعل التعجب) حيث وقع فيه اختلاف كبير بين المدرستين، ثم جاء النحاة المتأخرين من المدرسة البغدادية والمصرية والأندلسية، وناقشوا هذه القضية، وأدلى كلٌّ منهم بدلوه في هذه المسألة التي حيّرت العلماء، وقد وسمته بـ **(صيغة (ما أَفْعَلَ) التعجبية) بين الاسمية والفعلية دراسة نحوية لآراء النحاة في المدرستين: (النحوية والكوفية).**

وجعلته أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف فعلي التعجب وصياغتهما.

المطلب الثاني: رأي البصريين في فعل التعجب وأدلتهم.

المطلب الثالث: رأي الكوفيين في اسمية التعجب وأدلتهم.

المطلب الرابع: رأي النحاة المتأخرين في (التعجب) بين الاسمية والفعلية.

وقد دونت الرأي الراجح، وأثبت فيه رأيي، والأدلة التي أرى أنها متوافقةٌ مع الأسلوب العربي الأمثل.

**ثم الخاتمة:** وقد أثبت فيها خلاصة النتائج التي توصلت إليه في دراسة هذه المسألة.

تمـــهيـد:

لعلَّ من المسائل الهامّة التي اختلف فيها نحاة المدرستين (البصرية والكوفية) مسألة: (فعل التعجب)، نحو قولنا: (**ما أجملَ الربيعَ!**)، إذ أثبت البصريون أنه فعل ماضٍ جامد لإنشاء التعجب، بينما ذهب الكوفيون إلى أنه اسم، وأتى كل فريق بأدلة ليدعم صحة رأيه، ثم تبعهم نحاة المدرسة البغدادية كالأنباري والزمخشري وابن يعيش، ثم المصرية كابن هشام وابن الحاجب، ثم الأندلسية والتي يمثلها ابن مالك وابن عصفور أبو حيان.

ومن يستقرئ أبعاد هذه المسألة يجد أن البصريين كانوا أقرب إلى الصواب من الكوفيين، وذلك لقوة أدلتهم وعمق تفكيرهم، ولعل هذا نابع من تأثرهم بالفلسفة اليونانية التي تقوم على المنطق والاستدلال العقلي والاستنباط، لذلك فلا عجب أن يتأثر بهم النحاة المتأخرون ويوافقونهم في آرائهم.

المطلب الأول: تعريف فعلي التعجب وصياغتهما.

**التعجب لغةً:** العَجَبُ: "إنكارُ مَا يَرِدُ عليك لقلة اعتياده، وقد عجب منه يعجب عجباً "[1].

**التعجب اصطلاحاً:"** هُوَ الدهش من الشَّيْء الخارج عَن نَظَائِره الْمَجْهُول سَببه وَقد قيل إِذا ظهر السَّبَب بَطل الْعجب وَاللَّفْظ الْمَوْضُوع لَهُ بحقِّ الأَصْل (مَا أَفعلهُ) فأمَّا (أفْعِلْ بِهِ) فمعدولٌ بِهِ عَن أَصله"[2]، وهو عبارة عن تصور استحقاق الشخص رتبة لا يكون مستحقاً لها وتغير النفس بما خفي سببه وخرج عن العادة مثله"[3]، وهو"استعظام شيء زائد على غيره لمزيَّة فيه، وله صيغتان: (ما أفعله) و(أفعل به) نحو: (ما أحسنه وأحسنْ به)" [4].

وقد أشار إليه سيبويه في الكتاب بقوله: " وذلك قولك: (ما أَحْسَنَ عبدَ الله!)، زعم الخليلُ أنه بمنزلة قولك: شيء أحسنَ عبدَ اللهِ، ودَخَلَه معنى التعجُّب، وهذا تمثيل ولم يُتَكلَّم به، يُتَكلم به"[5]، بينما نرى أن المبرد قال عنه بأنه:" الفعل الذي يتعدى لمفعول وفاعله مبهم، ويلزم طريقة واحدة"[6].

صياغة فعلي التعجب: (ما أَفعلَ ـ أفعِلْ بِهِ)

يصاغ فعل التعجب من فعلٍ تام، متصرف غير جامد، قال الجزولي: " وكلاهما لا يكون إلا من فعل ثلاثي غير مزيد فيه في الأمر العام"[7]، قال ابن مالك:

**بـِ (أَفْعَلَ) انْطُقْ بعدِ (مَا)تَعَجُّبَا ... أو جِيءْ بـِ (أَفْعِلْ) قَبْلَ مَجْرورٍ بِبَا**

**وتِلْوَ (أَفْعَل) انصبهُ كـ (مَا ... أَوْفَى خَلِيلَيْنَا وأَصْدِقَ بِهِمَا**[8]

وضَّح ابن مالك أن التعجب يأتي على صيغتين، (ما أفعلَ)، و(أفعِلْ به)، نحو: (ما أجملَ..)

والتعجب يأتي على نوعين: قياسي، وسماعي، وهما فعلان جامدان غير متصرفين، قال ابن الحاجب: " وهما غير متصرّفين، **مثل: (ما** أحسن زيداً) و (أحسن بزيدٍ)، ولا يبنيان إلاّ ممّا يبنى منه أفعل التّفضيل"[9]، ومدار بحثنا سيكون عن القياسي، وعن صيغة (ما أفعلَ)؛ لأن الخلاف بين النحاة حول اسميتها أو فعليتها.

وهذا الفعلان (ما أَفْعَلَ) و(أَفْعِلْ بهِ) لا يجوز أن يتقدم معمولهما عليهما والسبب كما ذكره الرضي: هو " لعدم تصرفهما، فلا يجوز أن نقول: (ما زيداً أَحْسَنَ) كما لا يجوز أن نقول :(بزيدٍ أَحْسِنْ)، كما لا يجوز أن يفصل بينها وبين معموليها، فلا نقول:(ما أَحْسَنَ يا عبد الله زيداً) ولا(أَحْسِنْ لولا بخلهِ بزيدٍ)؛ لأن العامل ضعيف، في عدم تصرفهما في أنفسهما" [10]، وسبب ضعفه هو كونه جامداً غير متصرفٍ، وفي هذا يقول ابن مالك:

**وفعلُ هذا البابِ لنْ يُقَدَّمَا ... معمولُهُ وَوَصْلُهُ بِهَا الزَمَا**

**وفضله بظرفٍ أو بحرف جرّ ... مستعملّ والخلف في ذاك استقر**[11]

لذلك وافقه ابن هشام بقوله: " ولعدم تصرف هذين الفعلين؛ امتنع أن يتقدم عليهما معمولهما، وأن يفصل بينهما، بغير ظرف ومجرور؛ لا تقول: (ما زيدًا أحسن)، ولا (بزيد أحسنْ)، وإن قيل إن "بزيد" مفعول، وكذلك لا تقول: (ما أحسن يا عبد الله زيدا) ولا (أحسن لولا بخله بزيد)" [12]، ولكن الفصل بالظرف" منعه الأخفش والمبرد، وأجازه الفراء والجرمي، وأبو علي، والمازني"[13]، قال الزمخشري: "هما نحو قولك: (ما أكرمَ زيدًا!)، و(أكرم بزيدٍ!)، ولا يُبنيان إلا مما يبنى منه أفعل التفضيل، ومعنى ما أكرم زيداً، شيء جعله كريماً"[14]، وهذا ما قاله ابن يعيش أيضاً في شرحه المفصل:" معنى (ما أكرم زيدًا): (شيءٌ جعله كريمًا)، فـ (مَا) ها هنا بمعنى شَيْء، وهو اسمٌ منكورٌ في موضعِ رفع بالابتداء"[15].

**شروط صياغة فعل التعجب:**

يشترط لصوغ أفعل التعجب ثمانية شروط جمعها ابن هشام في أوضح المسالك، هي:

"أحدها: أي يكون فعلاً، فلا يبنيان من الجلف والحمار، فلا يقال: (ما أجلفه)، ولا (ما أحمره)" [16]؛ ويقصد ابن هشام أن يكون الفعل ماضياً، ولا يجوز أن يبنى من اسم، فلا يقال: (ما أحجره!).

**"الثاني:** أن يكون ثلاثياً؛ فلا يبنيان من دحرج وضارب واستخرج إلا (أفعل)؛ فقيل: يجوز مطلقا، وقيل: يمتنع مطلقاً، وشذ قولهم: (ما أعطاه)" [17]، قال ابن يعيش: "اعلم أن هذا البناء لا يكون إلّا من فعل ثلاثيّ دون ما زاد عليه، وكذلك بناء (أَفْعَل) التعجّبِ، نحو: (ما أَفْعَلَهُ)" [18]، وقد أجاز بعض النحويين صوغه من الفعل الذي على وزن أفعل، وأنكر بعضهم ذلك.

وعلل الأنباري ذلك بقوله: "فإن قيل فلم كان فعل التعجب منقولاً من الثلاثي دون غيره قيل لوجهين أحدهما: أن الأفعال على ضربين ثلاثي ورباعي، فجاز نقل الثلاثي إلى الرباعي؛ لأنك تنقله من أصل إلى أصل، ولم يجز نقل الرباعي إلى الخماسي"[19].

**" الثالث:** أن يكون متصرفاً تمام التصرف، فلا يبنيان من غيره، مثل (نعم)، و(بئس)، و(كاد)، و (يدع)، و(يذرُ)، و(هبْ)" [20].

**الرابع:** أن يكون معناه قابلاً للتفاضل؛ فلا يبنيان من نحو: (فني ومات)" [21]، ولا يجوز أن يصاغ من الفعل عمي؛ لأن العمى واحد فلا تفاضل فيه، إلا " أن يكون من عمى القلب، وإليه ينسب أكثر الضلال، فعلى هذا تقول: ما أعماه كما تقول: ما أحمقه"[22].

**الخامس:** "ألَّا يكون مبنياً للمفعول؛ فلا يبنيان من نحو: (ضُربَ)" [23]، قال الرضي: "ولا يبني فعل التعجب من المبني للمفعول، لما مر في أفعل التفضيل"[24]، وسبب ذلك حتى لا يلتبس المبني للمجهول مع المبني للمعلوم، قال ابن يعيش:" لأنهم لو فعلوا ذلك، لوقع لبسٌ بين التعجّب من الفاعل، وبيّن التعجّب من المفعول؛ ولأن التعجّب إنّما يكون مما يكثر حتى صار كالغَريزة له"[25].

**" السادس:** أن يكون تاماً؛ فلا يبنيان من نحو: كان، وظل، وبات، وصار، وكاد"[26]، فلا يجوز أن نقول: " (ما أكون محمداً مسافراً)؛ لأنه يستلزم نصب (أفعل) لشيئين.

**" السابع:** أن يكون مثبتاً؛ فلا يبنيان من منفي.

**الثامن:** أن لا يكون اسم فاعله على أفعل فعلاء"[27]، أي لا يجوز أن تصوغ فعل التعجب من الصفة المشبهة: (أبيض، وأحمر، وأعرج، وأحول وأعور....)، فلا يجوز أن تقول: (ما أبيضه!) أو ما أعرجه!، بل تقول: (ما أشد بياضه، وما أعظم عرجه!)، يقول ابن السراج: " كل ما قلت فيه: (ما أفعله!)، قلت فيه: (أفعل به)، و(هذا أفعل من هذا)، وما لم تقل فيه: (ما أفعله)لم تقل فيه: (هذا أفعل من هذا)، ولا: أفعل به, تقول: زيد أفضل من عمرو وأفضل بزيد, كما تقول: ما أفضله، وتقول: (ما أشد حمرته!)، وما (أحسن بياضه!) وتقول على هذا: (أشدد ببياض زيدٍ!)، و(زيد أشد بياضًا من فلان)، هذا كله مجراه واحد؛ لأن معناه المبالغة والتفضيل، وقد أنشد بعض الناس:

**يَا لَيْتَني مِثْلُك في البَيَاضِ ... أبيضَ مِن أخت بني إبَاضِ"**[28].

أي: "أن يكون الوصف منه مقيساً على (أفعل فعلاء) فلا يبنيان من (فَعِلِ) المكسور العين، الدال على الألوان، والعيوب الظاهرة، والحِلىَ، مثل: عَرِجَ، وشَهِلَ، وخَضِر الزرْع، ويقرر أهل العربية أن الفعل إذا فقد تمام التصرف، والتفاوت فلا يتعجب منه البته"[29].

قال سيبويه: " ألا ترى أنك لا تقول: ما أحمره ولا ما أبيضه. ولا تقول في الأعرج: ما أعرجه، ولا في الأعشى: (ما أعشاه!)، إنما تقول: (ما أشد حمرته، وما أشد عشاه!)"[30].

ولا يشترط أن يكون الفعل متعدياً لصوغ فعل التعجب منه، قال أبو علي: " إن الأفعال المتعدية توافق الأفعال غير المتعدية في باب التعجب، وذاك أن الأفعال كلّها لا تدخل فيه حتى يكثر"[31]

وسبب وجود الهمزة في أسلوب التعجب؛ لأن العرب: "اختاروا النقل بالهمزة في التعجّب, لأنها أكثرُ في النقل، ولزم هذا اللفظُ الواحدَ"[32].

**تشابه التعجب (ما أفعله)، مع أفعل التفضيل:** قال ابن يعيش:" وإنّما جرى (هذا أفعل من هذا) مجرى التعجّب؛ لاتّفاقهما في اللفظ وتقارُبهما في المعنى"[33]، قال ابن جني: "ومَا جَازَ فِيهِ مَا أَفعلهُ جَازَ فِيهِ أفعل بِهِ وهُوَ أفعل مِنْك"[34].

**إجماع البصريين والكوفيين على فعلية (أفْعِلْ بِهِ).**

قال الصبَّان: " فأجمعوا على فعلية أفعل ثم اختلفوا؛ فقال البصريون: لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر وهو في الأصل ماض على صيغة أفعل بمعنى صار ذا كذا، كـ(أغد البعير)، إذا صار ذا غدة، ثم غيرت الصيغة فقبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول به كامرر بزيد)، وقال الفراء

والزجاج والزمخشري وابنا كيسان وخروف: لفظه ومعناه الأمر وفيه ضمر والباء للتعدية"[35]، وقال الشيخ خالد الأزهري:" وأجمعوا على فعلية: أفعل" لأنه على صيغة لا تكون إلا للفعل"[36]، قال ابن هشام:" وأجمعوا على فعلية أفعل، ثم قال البصريون: لفظه لفظ الأمر، ومعناه: الخبر؛ وهو في الأصل: فعل ماضٍ على صيغة أفعل بمعنى صار ذا كذا"[37].

**المطلب الثاني ـ رأي البصريين في فعل التعجب وأدلتهم :**

1 ـ قال سيبويه: " بما أفعل فعله وعن أفعل منه بقولهم: (هو أفعل منه فعلاً)، كما استغنى بـ(تركتُ) عن (ودعتُ)، وكما استغنى بنسوةٍ عن أن يجمعوا المرأة على لفظها وذلك في الجواب؛ ألا ترى أنك لا تقول: ما أجوبه؟ إنما تقول: (ما أجود جوابه)، ولا تقول: (هو أجوب منه)، ولكن هو أجود منه جواباً، ونحو ذلك، وكذلك لا تقول: أجوب به، وإنما تقول: أجود بجوابه"[38].

2 ـ قال الأخفش و"(عبد الله) مفعول (أحسن)" [39]، هذا دليل أنه يرى أن (أفعل) فعل.

3 ـ السيرافي: بعد أن عرض رأي الكوفيين وأدلتهم في اسمية (أفعل) قال: " وهذا قول لا دليل عليه، ثم قال: والجواب عن هذا: أن " أحسن " في التعجب، وإن كان فعلاً، فقد أشبه الاسم؛ للزومه لفظ الماضي، وقلة تصرفه، ولأن معنى: (ما أحسن زيداً)، ومذهب التعجب فيه كمعنى: (زيد أحسن من غيره)" [40].

4 ــ قال المبرد:" قولك: (ما أحسن زيداً)؛ و(ما أظرف أخاك)، وقد مضى تفسيره في بابه وهو فعل صحيح"[41]، وقال في موضع آخر:" و(أحسَنَ) خبره وهو فعل و(زيداً)، مفعول به فتقديره: (شيء أحسن زيداً)" [42].

5 ـ قال ابن جني: " قَوْلك مَا أحسن زيداً وَمَا أجمل بكرا وَمَا أظرف أَبَا عبد الله وَتَقْدِيره شَيْء أحسن زيدا ف مَا مَرْفُوعَة بِالِابْتِدَاءِ وَأحسن خَبَرهَا وَفِيه ضميرها وَذَلِكَ الضَّمِير مَرْفُوع ب أحسن لِأَنَّهُ فعل مَاض وَزيد مَنْصُوب على التَّعَجُّب"[43].

6 ـ رأي أبي بكر السراج:" ما أحسن وأجمل زيدًا إن نصبت (زيدًا) بـ (أجمل)، فإن نصبته بـ(أحسن) قلت: (ما أحسن وأجمله زيداً)، تريد: (ما أحسن زيداً وأجمله)، وعلى هذا مذهب إعمال الفعل الأول، وكذلك: (ما أحسن وأجملهما أخويك)، و(ما أحسن وأجملهم أخوتك)، فهذا يبين لك أن أحسن وأجمل وما أشبه ذلك أفعال"[44].

7 ـ روى ابن مالك رأي البصريين وحجتهم في شرح الكافية الشافية، بقوله: " وأما (أفعل) فمختلف في فعليته عند الكوفيين، ومجمع على فعليته عند البصريين، وهو

الصحيح، للزوم اتصال نون الوقاية به عاملا في ياء المتكلم نحو: (ما أفقرني إلى عفو الله) ولا يكون كذلك إلا فعل والمتعجب منه منصوب بـ(أفعل) على المفعولية إن وقع بعدها"[45].

8 ـ كما بين الصبان رأي البصريين في حاشيته بقوله: " واختلفوا في أفعل: فقال البصريون والكسائي فعل للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو: ما أفقرني إلى رحمة الله، ففتحته بناء كالفتحة في زيد ضرب عمرًا وما بعده مفعول به، ولمجيئه مصغرًا أجاب البصريون بأنه شاذ"[46].

وأما: (أَفْعَلَ) بفتح العين كـ: (أَحْسَنَ) ففيه خلاف، فقال البصريون والكسائي وهشام: فعل ماض للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية، نحو: (ما أفقرني إلى رحمه الله) و(ما أحسنني إن اتقيت الله)، ففتحته التي في آخره بناء لا إعراب، كالفتحة في (ضربَ) من قولك: (زيدٌ ضربَ عمراً)" [47].

وقد أفرد أبو البركات ابن الأنباري لهذا الأمر مسألة ذكر فيها آراء النحاة من المدرستين وذكر أدلة كل فريق، وناقشها نقاشاً علمياً مبنياً على الاستقراء والمنطق وقواعد اللغة.

**حجة البصريين في فعلية (أَفْعَلَ):**

نقل ابن الأنباري لنا بعض حجج البصريين، منها:

1 ـ وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا الدليل على أنه فعل أنه إذا وصل بياء الضمير دخلت عليه نون الوقاية نحو: (ما أحسنني عندك وما أظرفني في عينك وما أعلمني في ظنك)، ونون الوقاية إنما تدخل على الفعل لا على الاسم، ألا ترى أنك تقول في الفعل: (أرشدني وأسعدني وأبعدني) ولا تقول في الاسم (مرشدني ولا مسعدني)" [48]، وأما بالنسبة لقول الشاعر: قوله: **(وليس حاملني إلا ابن حمال)** ... "[49].

فمن الشاذ الذي لا يلتفت إليه ولا يقاس عليه وإنما دخلت هذه النون على الفعل لتقي آخره من الكسر لأن ياء المتكلم لا يكون ما قبلها إلا مكسوراً"[50].

وقد ردَّ البصريون على اعتراض الكوفيين بقوله: " وما اعترضوا فيه ليس بصحيح لأن قدني وقطني من الشاذ الذي لا يعرج عليه فهو في الشذوذ بمنزلة مني وعني وإنما حسن دخول هذه النون على قد وقط لأنك تقول قدك من كذا وقطك من كذا أي اكتف به فتأمر بهما كما تأمر بالفعل فلذلك حسن دخول هذه النون عليهما على أنهم قالوا: (قطى وقدى) من غير نون كما قالوا : (قطني وقدني)، بالنون" [51]، قال سيبويه: " وقد جاء في الشعر: قطِي وقَدي. فأما الكلام فلابدّ فيه من النون، وقد اضطر الشاعر فقال قدِي،

شبهه بحسبي؛ لأن المعنى واحد، قال الشاعر: **قدني من نصر الخبيبين قدى ... ليس الإمام بالشحيح الملحد** (52)

وقد ردَّ ابن الأنباري على الكوفيين بقوله: " ولا خلاف أنه لا يجوز أن يقال ما أكرمي بحذف النون كما يقال ما أكرمني كما يقال قدني وقدي فلما لم يجز ذلك بان الفرق بينهما"(53).

وعرض ابن الأنباري دليلاً إضافياً، بقوله: " ومنهم من تمسك بأن قال الدليل على أن أفعل في التعجب فعل أنه ينصب المعارف والنكرات وأفعل إذا كان اسماً لا ينصب إلا النكرات خاصة على التمييز نحو قولك: (زيد أكبر منك سناً، وأكثر منك علماً)، ولو قلت: (زيد أكبر منك السن) أو (أكثر منك العلم)، لم يجز ولما جاز أن يقال ما أكبر السن له وما أكثر العلم له دل على أنه فعل، اعترضوا على هذا بأن قالوا قد ادعيتم أن أفعل إذا كان اسماً لا ينصب إلا النكرة وقد وجدنا العرب قد أعملته في المعرفة قال الحارث بن ظالم:

**فما قومي بثعلبة بن بكر ... ولا بفزارة الشعر الرقابا**(54)

قال الفراهيدي: " نصب الرقاب لإدخال الألف واللام على الشعر لأن الألف واللام يعاقبان التنوين والتنوين يعاقب الألف واللام وقال آخر:

**ليست من السود أعقابا إذا انصرفت ... ولا تبيع بشطي مكة البرما**(55)

نصب (أعقاباً) لإدخال الألف واللام على السود"(56).

وقال سيبويه:" فإنَّما أُدخلت الألفُ واللام في الحسن ثم أعملته، كما قال: (الضاربُ زيداً)" (57).

وقال ابن الأنباري: " ولا خلاف أن الجمع في باب العمل أضعف من واحدة لأن الجمع يباعده عن مشابهة الفعل لأن الفعل لا يجمع وإذا بعد عن مشابهة الفعل بعد عن العمل وإذا عمل جمع أفعل مع بعده عن العمل فالواحد أولى أن يعمل"(58)، وتابع ابن الأنباري قائلاً:" وقال الآخر :

**ولقد أغتدى وما صقع الديك ...على أدهم أجش الصهيلا ...**

فنصب الصهيل بأجش فبطل ما ادعيتموه"(59).

**المطلب الثالث ـ رأي الكوفيين في اسمية (أفعَلَ) التعجب وأدلتهم :**

يرى الكوفيون وعلى رأسهم الفراء وهشام وأبو بكر الأنباري وغيرهم أن (أفعلَ) اسم وأتوا بأدلة كثيرة، سيأتي بيانها.

فهذا أبو بكر الأنباري: قال باسمية (أفعل)، وهو غير صاحب الإنصاف، وقد رد عليه المرادي بقوله: " وإجماع النحاة على فعلية أفعل أنه جاء على صيغة لا يكون عليها إلا الفعل" (60)

وقد عرض السيرافي في شرحه على كتاب سيبويه رأي الكوفيين ودليلهم في اسمية (أفعل) بقوله: " قال الفراء ومن تابعه من الكوفيين: إن قولنا: (ما أحسن عبدَ الله)، أصله (ما أحسن عبد الله)، وأن (أحسن) اسم كان مضافاً إلى (عبد الله)، وكان المعنى فيه الاستفهام، ثم إنهم عدلوا عن الاستفهام إلى الخبر، فغيروا (أحسن) ففتحوه، ونصبوا (عبد الله)، فرقاً بين الخبر والاستفهام، وهذا قول لا دليل عليه، وهو أيضا يفسد؛ لأنه يقال: بأي شيء نصبت أحسن، و (ما) هي مبتدأه، و(أحسنَ) خبرها، وهو اسم، وحكم الاسم المبتدأ إذا كان خبره اسماً مفرداً أن يكون مرفوعا مثله، والتفريق بين المعاني لا يوجب إزالة الإعراب عن وجهه، ومن ذلك أنا نقول: (ما أحسن بالرجل أن يصدق)، ولو كان أصله الإضافة لم يفصل بين المضاف والمضاف إليه (بالياء)، ألا ترى أنا نقول:(ما أحسن بالرجل الصدق)" (61) ، وحجة الكوفيين: " بأن (أحسن) اسم بقول العرب: (ما أحيسن زيداً) كما قال الشاعر: (**يا ما أميلح غزلانا شدنّ لنا)**، فصغر أملح، والفعل لا يصغر، واحتج أيضاً بقولهم: (ما أقوم زيداً)، ولو كان فعلاً لم تصح الواو: ألا ترى أنك تقول: (أقام يقيم)، ولا تقول: (أقوم يقوم) "(62).

قال ابن الأنباري: " ذهب الكوفيون إلى أن أفعل في التعجب نحو ما أحسن زيدا اسم"(63).

وقال أيضاً: " وما اعترضوا به ليس بصحيح أما بيت الحارث بن ظالم، (ولا بفزارة الشعر الرقابا)، فقد روى (الشعرى رقابا)، حكى ذلك سيبويه عن أبي الخطاب عن بعض العرب أنهم ينشدون البيت كذلك على أنا وإن لم ننكر صحة ما رويتموه فلا حجة لكم فيه لأنه من باب الحسن الوجه والحسان الوجوه وقد قالوا الحسن الوجه بنصب الوجه تشبيها بالضارب الرجل كما قالوا الضارب الرجل بالجر تشبيها بالحسن الوجه وقد ذهب بعض البصريين إلى زيادة الألف واللام فيه فلما كان في تقدير التنكير جاز نصبه على التمييز فبان أن ما عارضتم به ليس بشيء "(64).

يرى الكوفيون أن (أفعل) اسم وليست فعلاً، قال الرضي: " وقد ذكر الكوفيون في فعل التعجب: إسقاط النون، نحو: (ما أقربي منك وما)، (أحسني وما أجملي)، قال السيرافي: لست أدري: عن العرب حكوا ذلك، أم قاسوه على مذهبهم في: ما أفعل زيدا، لأنه اسم عندهم في الأصل"(65).

وقال الكوفيون: "اسم؛ لقولهم: ما أحيسنه، ففتحته إعراب؛ كالفتحة في (زيد عندك)؛ وذلك لأن مخالفة الخبر للمبتدأ تقتضي عندهم نصبه و(أحسن)؛ إنما هو في المعنى وصف لزيد لا لضمير (ما)، (وزيد) عندهم مشبه بالمفعول به"[66]، وقال ابن مالك:" وأما(أفعل) فمختلف في فعليته عند الكوفيين، ومجمع على فعليته عند البصريين"[67].

وقد عرض الصبان رأي الفريقين باختصار بقوله: "فقال البصريون والكسائي فعل للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو: ما أفقرني إلى رحمة الله، ففتحته بناء كالفتحة في زيد ضرب عمرًا وما بعده مفعول به، وقال بقية الكوفيين اسم لمجيئه مصغرًا في قوله: (يَامَا أُمَيْلِحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لَنَا)" [68].

يقصد بقوله: بقية الكوفيين: أي جميع الكوفيين باستثناء الكسائي وهشام فإنهم وافقوا البصريين في فعلية (أَفْعَلَ)، ونقل السيوطي عن الفراء قوله: " زعم الفراء أنَّ ما (أفعلَ) (اسماً) لكونه لا يتصرف ولتصغيره ولصحة عينه في قولهم ما أحيسنه"[69].

**حجة الكوفيين:**

ذكر الشيخ خالد الأزهري رأي الكوفيين وحجتهم بقوله: "قال بقية الكوفيين: غير الكسائي وهشام: (أفْعَلَ) اسم لقولهم: أي العرب (ما أحيسنه) و(ما أميلحه)، بالتصغير، ولم يصغروا غيرهما، والتصغير من خصائص الأسماء، (ففتحته) التي في آخره إعراب لا بناء كالفتحة في (عندك) من قولك: (زيد عندك)" [70]، وذكر ابن الأنباري حجتهم: " أنه جامد لا يتصرف ولو كان فعلا لوجب أن يتصرف لأن التصرف من خصائص الأفعال فلما لم يتصرف وكان جامدا وجب أن يلحق بالأسماء ومنهم من تمسك بأن قال الدليل على أنه اسم انه يدخله التصغير والتصغير من خصائص الأسماء"[71]، قال الشاعر:

**يا ما أميلح غزلانا شدن لنا ... من هاؤليائكن الضال والسمر**[72]

وتابع ابن الأنباري عرض رأي الكوفيين: "فأميلح تصغير أملح وقد جاء ذلك كثيراً في الشعر وسعة الكلام قالوا: ولا يجوز أن يقال إن فعل التعجب لزم طريقة واحدة وضارع الاسم فلحقه التصغير لأنا نقول هذا ينتقض بليس وعسى فإنهما لزما طريقة واحدة ومع هذا لا يجوز تصغيرهما وأبلغ من هذا النقض وأوكد مثال أفعل به في التعجب فإنه فعل لزم طريقة واحدة ومع هذا فإنه لا يجوز تصغيره، ومنهم من تمسك بأن قال الدليل على أنه اسم أنه تصح عينه نحو (ما أقومه أبيعه) كما تصح العين في الاسم في نحو هذا أقوم منك وأبيع منك ولو أنه فعل كما زعمتم لوجب أن تعل عينه

بقلبها ألفا كما قلبت من الفعل في نحو قام وباع وأقام وأباع في قولهم أبعت الشيء إذا عرضته للبيع وإذا كان قد أجرى مجرى الأسماء في التصحيح مع ما دخله من الجمود والتصغير وجب أن يكون اسما"[73] ، والذي يدل على أنه ليس بفعل وأنه ليس التقدير فيه: (شيء أحسن زيداً)، قولهم ما أعظم الله ولو كان التقدير فيه ما زعمتم لوجب أن يكون التقدير شيء أعظم الله والله تعالى عظيم لا بجعل جاعل"[74]، ومن ذلك السيوطي في همع الهوامع من قول الشاعر:

**ما أقدر الله أن يدني على شحط ... من داره الحزن ممن داره صول** [75]

واعترض الكوفيون على هذا البيت، بأنه لو كان فعل تعجب ـ كما يقول البصريون ـ لكان هناك شيء أقدر الله، حيث قالوا: " ولو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يكون التقدير فيه شيء أقدر الله والله تعالى قادر لا بجعل جاعل"[76].

وقد اعترض الكوفيون على البصريين في مسألة اتصال نون الوقاية خاص بالأفعال، فقالوا: " نون الوقاية قد دخلت على الاسم في نحو قدني وقطني أي حسبي قال الشاعر

**امتلأ الحوض وقال قطني مهلاً رويداً قد ملأت بطني**[77]

وقول الشاعر:

**إذا قال قدني قال بالله حلفة لتغنن عني ذا إنائك أجمعا**[78]

ولا يدل ذلك على الفعلية فكذلك هاهنا"[79].

وقال الزبيدي: أَمَّا الكوفيّون الذين يَقولون باسميَّته فإنّهم يُجوّزُون تَصْغيرَه مطلقاً، ويَقيسون ما لم يَرِدْ على ما وَرد ، ويَستدلُّون بالتصغير على الاسميَّة، على ما بُيِّن في العربيّة"[80].

ومن خلال رد ابن الأنباري نجد أنه أتى بأدلة قاطعة تدحض ما ذهب إليه الكوفيون من اسمية (أَفْعَلَ)، حيث قال: " اعترضوا على هذا من وجهين أحدهما أنهم قالوا ما احتججتم به من فتح آخره ليس فيه حجة؛ لأن التعجب أصله الاستفهام ففتحوا آخر أفعل في التعجب ونصبوا زيدا فرقا بين الاستفهام والتعجب.

والثاني: أنهم قالوا إنما فتح آخر (أَفْعَلَ) في التعجب لأنه مبنى لتضمنه معنى حرف التعجب لأن التعجب كان يجب أن يكون له حرف كغيره من الاستفهام والشرط والنفي والنهي والتمني والترجي والتعريف والنداء والعطف والتشبيه والاستثناء ونظير هذا أسماء الإشارة فإنها بنيت لتضمنها معنى حرف الإشارة وإن لم ينطق به فكذلك هاهنا"[81].

فالكوفيون يرون أن التعجب (أفعل) بُني؛ لأن التعجب أصله الاستفهام لذلك فتح العرب آخر (أفعلَ)، للفرق بين الاستفهام والتعجب، وهذا رأي ضعيف لا يستقيم من المنطق اللغوي العربي ولا مع قواعد النحو العربي.

وقد رد عليهم ابن الأنباري بقوله: " وما اعترضوا به ليس بصحيح أما قولهم إن التعجب أصله الاستفهام ففتحوا آخر أفعل في التعجب للفرق بين الاستفهام والتعجب فمجرد دعوى لا يقوم عليها دليل إلا بوحى وتنزيل وليس ذلك سبيل مع أنه ظاهر الفساد والتعليل"[82].

وقال الكوفيون : إن (أفعلَ) التعجبية قد بناها العرب لأنه تضمن معنى حروف التعجب، على الرغم من عدم نطقهم له، ولكن ردَّ عليهم ابن الأنباري بقوله: " كذلك نقول كان يجب أن يوضع له حرف كما وضع لغيره من المعاني ولكن لما لم يفعلوا ذلك ضمنوا ما معنى حرفه فبنوها كما ضمنوا ما الاستفهامية معنى الهمزة وضمنوا ما الشرطية معنى إن التي وضعت للشرط وبنوهما وإن لم يكن للكلمة التي بعدها تعلق بالبناء فكذلك ما بعد ما التعجبية لا يكون له تعلق بالبناء فبان بذلك فساد اعتراضهم وأنه إنما فتح لأنه فعل ماض على ما بينا"[83].

أما ما ذهب إليه الكوفيون من أن (أفعل) اسم، بدليل قبولها التصغير، نحو: (يا مَا أميلحَ)، وأن التصغير لا يلحق إلا بالأسماء، وهذا يعدُّ أقوى دليل يستندون عليه، إلا أن البصريين ردوا عليهم من خلال ثلاثة أوجه:

" **الوجه الأول:** أن التصغير في هذا الفعل ليس على حد التصغير في الأسماء فإن التصغير على اختلاف ضروبه من التحقير كقولك رجيل والتقليل كقولك دريهمات والتقريب كقولك قبيل المغرب والتعطف كقوله أصيحابي أصيحابي والتعظيم كقول الشاعر:

**وكل أناس سوف تدخل بينهم دويهية تصفر منها الأنامل**[84]

يريد الموت ولا داهية أعظم من الموت والتمدح"[85]، كقول الحباب بن المنذر يوم السقيفة : (**أنا جذيلها المحكك وعذيقها المرجب**) [86].

**والوجه الثاني:** "إنما دخله التصغير حملاً على باب أفعل الذي للمفاضلة لاشتراك اللفظين في التفضيل والمبالغة ألا ترى أنك تقول: (ما أحسن زيداً)، لمن بلغ الغاية في الحسن كما تقول: (زيد أحسن القوم) فتجمع بينه وبينهم في أصل الحسن وتفضله عليهم فلوجود هذه المشابهة بينهما جاز (ما أحيسنَ زيداً)، و(ما أميلحَ غزلاناً) كما

تقول غلمانك أحيسن الغلمان وغزلانك أميلح الغزلان ولهذه المشابهة حملوا أفعل منك وهو أفعل القوم على قولهم ما أفعله فجاز فيهما ما جاز فيه "[87].

**والوجه الثالث:** " إنما دخله التصغير؛ لأنه ألزم طريقة واحدة فأشبه بذلك الأسماء فدخله بعض أحكامها وحمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرجه عن أصله ألا ترى أن اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل ولم يخرج بذلك عن كونه اسماً وكذلك الفعل المضارع محمول على الاسم في الإعراب ولم يخرج بذلك عن كونه فعلا فكذلك تصغيرهم فعل التعجب تشبيها بالاسم لا يخرجه عن كونه فعلاً"[88].

وأما ما ذكره الكوفيون من دليل على اسمية (أَفْعَلَ) من تصحيح عينه في: (ما أقومه وما أبيعه)، فقد ردَّ عليهم البصريون ردوداً علميةً ومنطقيةً، و قد نقل لنا ابن الأنباري هذا الرد بكل دقة في الإنصاف، حيث قال: " قلنا التصحيح حصل له من حيث حصل له التصغير وذلك بحمله على باب أفعل الذي للمفاضلة فصحح كما صحح من حيث إنه غلب عليه شبه الأسماء بأن ألزم طريقة واحدة والشبه الغالب على الشيء لا يخرجه عن أصله ألا ترى أن الأسماء التي لا تنصرف لما غلب عليها شبه الفعل منعت الجر والتنوين، كما منعهما الفعل ولم تخرج شبهها للفعل عن أن تكون أسماء فكذلك هاهنا تصحيح العين في نحو ما أقومه وما أبيعه لا يخرجه عن أن يكون فعلاً، على أن تصحيحه غير مستنكر كلامهم فإنه قد جاءت أفعال متصرفة مصححة في نحو قولهم: (أغيلت المرأة أغيمت السماء واستنوق الجمل واستتيست الشاة واستحوذ يستحوذ)، قال الله تعالى: ﴿**اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ**﴾ [89]، على وزن (افعلت ونحو قولهم استصوبت وأجودت وأطيبت وأطولت)، قال الشاعر

**صددت وأطولت الصدود وقلما ... وصال على طول الصدود يدوم**[90]

ثم أكّد ابن الأنباري على أن التصحيح لم يقتصر على الأفعال غير المتصرفة، بل لحق بالأفعال المتصرفة، حيث قال: " وإذا جاء التصحيح في هذه الأفعال المتصرفة تنبيها على الأصل مع بعدها عن الاسم فما ظنك بالفعل الجامد الذي لا يتصرف)" [91].

المطلب الرابع: رأي النحاة المتأخرين في (التعجب) بين الاسمية والفعلية.

**1 ـ رأى أبو البركات الأنباري"** و الذي يدل على أن تصحيحه لا يدل على كونه اسما أن أفعل به جاء في التعجب مصححاً مع كونه فعلاً بالإجماع نحو أقوم به و أبيع به فكما أن التصحيح في افعل به لا يخرجه على كونه فعلا فكذلك التصحيح في ما افعله لا يخرجه عن كونه فعلاً"[92].

ومن يتابع ردوده على الكوفيين في هذه المسألة يدرك أنه يوافق البصريين تماما في رأيهم.

2 – رأي ابن يعيش: يرى ابن يعيش: أن (أميلح) ممنوع من الصرف قياساً على منه الأصل قبل التصغير، وهو (أملح)؛ لأنه على وزن أفعل، فيقول: "وأمّا الوصف فهو فرع على الموصوف، وهو علّةٌ في منع الصرف؛ لأن الصفة تحتاج إلى الموصوف، كاحتياج الفعل إلى الفاعل، قال الشاعر: **يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلَانًا شَدَنَّ لَنَا ... من هؤُلَيائكُن الضالِ والسَّمُرِ**"[93]

وفي تصغير (أميلح) قال ابن يعيش: " إنّ التصغير تقليلٌ وتحقيرٌ، وقوله: "لدُنُوّه من الشيء"، أي: لقُرْبه ممّا أضيف إليه"[94]، ومن خلال عرضه هذه المسالة نراه يوافق البصريين.

3 – رأي ابن مالك الأندلسي : نرى أن ابن مالك يصرح في ألفيته على أنهما فعلين، بقوله:

**وفي كلا الفعلين قدمًا لزما منع تصرف بحكم حتما"**

وكذلك من قوله:

**وَتِلْوَ أَفْعَلَ انْصِبَنَّهُ كما أَوْفَى خَلِيلَيْنَا وَأَصْدِقْ بِهِمَا** "[95].

ومعلومٌ أن النصب على المفعولية لا يكون إلا من عامل وهو الفعل، وهو فعل التعجب.

قال ابن مالك: " ولشبه أَفْعَل المتعجب به بأفعل التفضيل أقدم على تصغيره بعض العرب فقال:

**ياما أُمَيْلحَ غِزْلانًا شدَنّ لنا مِن هؤليّائِكُنّ الضّالِ والسَّمُرِ**

وهو في غاية من الشذوذ فلا يقاس عليه، فيقال في ما أجمله وما أظرفه: (ما أجيمله وما أظيرفه)؛ لأن التصغير وصف في المعنى والفعل لا يوصف فلا يصغّر، وأجاز ابن كيسان اطراد تصغير أَفْعَل، ولم يكفه ذلك حتى أجاز تصغير أَفْعِلْ وضعف رأيه في ذلك بيّن وخلافه متعيّن"[96].

نرى أن ابن مالك يعلل سبب التصغير في (أملح) لشبهه بأفعل التفضيل، ولكنه رفض التصغير لأفعل التعجب على إطلاقه، وبين أن الفعل لا يصغر.

ويوافقه ابنه (ابن الناظم) فيقول: " فتنصب ما بعد (أفعل) بالمفعولية، وهو في الحقيقة فاعل الفعل المتعجب منه؛ ولكن دخلت عليه همزة النقل، فصار الفاعل مفعولاً، بعد إسناد الفعل إلى غيره، وتقول: (أصدق بهما!)، كما تقول: (أحسن بزيدٍ!)، وقد اشتمل هذا البيت على بيان احتياج (أفعل) إلى المفعول، وعلى تمثيل صيغتي التعجب"[97].

وقد أكّد ابن مالك على فعلية فعلي التعجب (ما أفعلَ ـ أفعِل به)، بقوله:

**"وكـ(لذي (أفعل): (ما أفعل) في ... رأي وهي به سعيد اقتفي**

**والصيغتين أنسب إلى الفعلية ... وبرئن "أفعل" من الأمريه"**[98].

وقال في شرح الكافية الشافية:" أما (أفعل) فلا خلاف في فعلتيه، لأنه على صيغة لم يصغ عليها إلا فعل؛ ولأن العرب قد تؤكده بالنون الخفيفة، والمؤكد بالنون لا يكون إلا فعلاً"[99].

4 ـ رأي ابن هشام الأنصاري: اكتفى ابن هشام بعرض رأي الفريقين بقوله: "وأما (أفْعَلَ) كأحْسَنَ فقال البصريون والكسائى: فِعْلٌ للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو: (ما أفْقَرَنِى إلى رَحْمَةِ اللهِ تعالى) ففتحته بناء كالفتحة في ضَرَبَ من (زَيْدٌ ضَرَبَ عَمْراً) وما بعده مفعول به" [100]، ولم يبدِ أي تأييد لهذا الفريق أو ذاك.

5 ـ رأي ابن عقيل: يرى ابن عقيل أن (أفعل) التعجب أفعال، يفهم ذلك من قوله: "واستدل على فعلية أفعل بلزوم نون الوقاية له إذا اتصلت به ياء المتكلم نحو ما أفقرني إلى عفو الله وعلى فعلية أفعل بدخول نون التوكيد عليه "[101]، والدليل الثاني أن ابن مالك قال: "تالي أفعل ينصب لكونه مفعولاً نحو ما أوفى خليلينا" [102]، وبما أن ما بعد (أفعل) التعجب منصوباً على المفعولية فهذا دليل على أنه فعل وليس اسماً، بحسب رأي ابن مالك وابن عقيل.

6 ـ رأي الأشموني:" فأجمعوا على فعلية (أفعل)" [103]، وطالما أنه أقرّهم فهو يرى رأيهم.

7 ـ الشاطبي: قال الشاطبي: " الكلام بأن المنصوب بعد (ما أَفْعَلَ) والمجرور بعد (أَفْعِلْ) لازمُ الذِّكْر، فلابد من الإتيان به، لكونه جَعله من جملة صِيغة التعجُّب، وذلك في الأصل صحيح"[104].

يفهم من كلام الشاطبي أنه يصوب الرأي القائل بفعلية أفعل التعجب لأنه يؤكد على لزوم مجيء الاسم المنصوب على المفعولية بعده، وبما أن ذكر هذا الإجماع على فعلية (أفعل) ولم ينكره فهذا دليل إقراره وموافقته لهم على رأيهم بفعلية أفعل التعجب.

9 ـ الشيخ خالد الأزهري يوافق البصريين في رأيهم بأنه فعل، بقوله: " وأجمعوا على فعلية: أفعل" لأنه على صيغة لا تكون إلا للفعل "[105].

10 ـ رأي الجوجري: قال الجوجري في شرح الشذور: " اختلفوا في (أفعَلَ)، فقال البصريون[106] والكسائي: إنه فعل بدليل اتصال نون الوقاية به، وقال بقية الكوفيين[107]: إنه اسم بدليل تصغيره"[108]، يلاحظ أنه اكتفر بمجرد عرض الرأيين، ولم يؤيد أحداً منهما.

11 ـ رأي السيوطي: قال السيوطي في همع الهوامع: " وَرُدَّ بأن امتناع التصرف لكونه غير محتاج إليه للزومه طريقة واحدة إذ معنى التعجب لا يختلف باختلاف الأزمنة لا ينافي الفعلية، ويدل للفعلية بناؤه على الفتح ونصبه المفعول الصريح ولزوم نون الوقاية مع الياء"[109].

## الخـاتـمـة:

الحمد لله الذي أعانني على دراسة هذه الظاهرة التي شغلت بال النحاة قديماً، وقد توصلت إلى نتائج طيبة بفضل الله تعالى، منها:

1 ـ اتفق نحاة البصرة والكوفة على فعلية (أفعِلْ به)، واختلفوا في صيغته، فبينما يرى البصريون أن لَفْظُه لفظُ الأمر ومعناه الخبر، وهو في الأصل فعلٌ ماضٍ على صيغة (أفْعَلَ)، قال الفراء والزجاج وغيرهما: لفظه ومعناه الأمر.

2 ـ يرى الكوفيون أن (أفعل) اسم، بدليل جواز تصغيره، وتصحيح عينه.

3 ـ يرى البصريون ومعهم الكسائي من الكوفيين أيضاً بأن (أفعلَ) فعل، وأن فاعله محذوف وجوباً، وما بعده مفعول به، وأتوا بأدلة كثيرة، منها جواز اتصاله بنون الوقاية.

4 ـ يرى البصريون أن الفتحة في آخر (أَفْعَلَ) هي حركة بناء، ويرى الكوفيون بأنها حركة إعراب.

5 ـ يرى أبو بكر الأنباري بأن أفعلَ) اسم، بينما يرى أبو البركات ابن الأنباري بأنه فعل.

6 ـ رد أبو البركات عبد الرحمن ابن الأنباري على الكوفيين في جميع ما أتوا به من أدلة تثبت اسمية (أفعلَ).

7 ـ وافق أغلب النحاة المتأخرين البصريين فيما ذهبوا إليه من فعلية (أفعلَ)، ومنهم ابن الأنباري، والزمخشري، وابن يعيش، وابن مالك، وابن عقيل، وخالد الأزهري، والرضي الإستراباذي، والسيوطي، والشاطبي، والمكودي، وغيرهم .

8 ـ يرى الباحث أن رأي البصريين أرجح من رأي الكوفيين، وذلك لأن أدلتهم قوية ومنسجمة مع أسلوب اللسان العربي الأمثل، وأهمها اتصال (أفعل) بنون الوقاية، فمعلومٌ أن الفعل لا يُكسر في اللغة العربية، وأن الكسر والجر من خصائص الأسماء، وهذه من بديهيات اللغة المستقرة في أذهان العرب، فاتصال نون الوقاية إنما حصل لكي تقي الفعل من الكسر، نحو (ما أحسنني)، والأسماء يستحيل عليها اتصالها بنون الوقاية؛ لأن الجر والكسر من خصائص الأسماء فقط.

وأما ما ذكره الكوفيون من جواز التصغير كما في (يا ما أمليحَ) فهذا شاذ لا يقاس عليه، ولكون (أفعل) يشابه أفعل التفصيل.

وأما ما ذكره الكوفيون من تصحيح عينه، فقد رد البصريون بأن الأفعال المتصرفة قد صُححت عينها، فمن باب أولى أن تصحح الأفعال الجامدة. والله أعلم.

وأسأل الله أن أكون قد وفقت في عرض هذه المسألة النحوية التي أثيرت حولها الآراء قديماً وحديثاً والله ولي التوفيق والسداد، وهو الهادي إلى سبيل الرشاد.

والحمد لله أولاً وآخراً

**الباحث**

## هوامش البحث :

(1) لسان العرب: محمد بن مكرم ابن منظور، دار صادر ـ بيروت، ط3، 1414هـ، 580/1، مادة: (عجب).
(2) اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء العكبري (عبد الله بن الحسين)، تح: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1416هـ ـ 1995م، 196/1.
(3) التعريفات: علي بن محمد، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1405هـ، ص190.
(4) اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب، محمد علي السَّراج، دار الفكر، دمشق، ط1، 1983م، ص118.
(5) الكتاب: 72/1.
(6) المقتضب: محمد بن يزيد (المبرد)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، د.ط: 173/4.
(7) المقدمة الجزولية في النحو، عيسى بن عبد العزيز الجزولي، تح: د. شعبان عبد الوهاب محمد مطبعة أم القرى، د.ط، د.ت، ص153.
(8) شرح ابن عقيل، عبد الله بن عقيل، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، 1985م، 147/3.
(9) الكافية في علم النحو، ابن الحاجب عثمان بن عمر، تح: د. صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2010م، ص49.
(10) شرح الرضي على الكافية: رضي الدين الإستراباذي، تح: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، د.ط، 1398ه ـ 1978م، 232/4.
(11) ألفية ابن مالك: محمد بن عبد الله، ابن مالك، دار التعاون، القاهرة، د.ط، د.ت، 43.
(12) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله بن يوسف، ابن هشام، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي
دار الفكر، د.ط، د.ت، 233/3.
(13) شرح الرضي على الكافية، 232/4 .
(14) المفصل في صنعة الإعراب: محمود بن عمر (الزمخشري)، تح: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت
ط1، 1993م، ص367، (بتصرف).
(15) شرح المفصل للزمخشري: يعيش بن علي (ابن يعيش) تح: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط1، 1422هـ ـ 2001م، 416/4.
(16) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 235/3.
(17) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 235/3.
(18) شرح المفصل للزمخشري: 120/4.
(19) أسرار العربية: ابن الأنباري، تح: د. فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، 1415هـ ـ 1995م، ص120.

(20) التعجب من فعل المفعول بين المانعين والمجيزين: سليمان بن إبراهيم بن محمد العايد، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: العددان: 79 –80، السنة العشرون، رجب ـ ذو الحجة 1408هـ، ص148.
(21) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 236/3.
(22) الأصول في النحو، أبو بكر ابن السراج (محمد بن السري)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان ـ بيروت، د. ط، د.ت: 105/1 .
(23) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 236/3.
(24) شرح الرضي: 229/4 .
(25) شرح المفصل، 126/4.
(26) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 236/3.
(27) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 236/3.
(28) البيت من الرجز، وهو مجهول القائل، ينظر: الأصول في النحو، 104/1، وشرح المفصل:124/4.
(29) التعجب من فعل المفعول بين المانعين والمجيزين، ص148.
(30) الكتاب: 97/4.
(31) التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسيّ، تح: د. عوض بن حمد، ط1، 1410هـ ـ 1990م، 154/4.
(32) شرح المفصل، 418/4.
(33) شرح المفصل، 120/4.
(34) اللمع في العربية: عثمان بن جني، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، د.ط، د.ت، ص138.
(35) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: محمد بن علي الصبان، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، ط1، 1417هـ -1997م، 26/3 (بتصرف).
(36) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبد الله الأزهري، زين الدين المصري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ –2000م، 60/2.
(37) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 227/3.
(38) الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، (سيبويه)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ ـ 1988م، 99/4.
(39) شرح كتاب سيبويه: السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان، تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي
دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط1، 2008م، 355/1.
(40) شرح كتاب سيبويه: 356/1، (بتصرف).
(41) المقتضب: 190/3.
(42) المقتضب، محمد بن يزيد المبرد، 173/4.
(43) اللمع في العربية: ص136.
(44) الأصول في النحو، 106/1.
(45) شرح الكافية الشافية: محمد بن عبد الله، جمال الدين، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط1، د. ت، 1078/2.

(46) حاشية الصبان: 25/3 (بتصرف).
(47) شرح التصريح على التوضيح: 59/2.
(48) الإنصاف في مسائل الخلاف:129/1.
(49) الإنصاف في مسائل الخلاف:1330/1.
(50) الإنصاف في مسائل الخلاف:1330/1.
(51) الإنصاف في مسائل الخلاف الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، دار الفكر، دمشق، ط1، د.ت:131/1.
(52) البيت من الرجز: وهو لأبي نخيلة حميد بن مالك الأرقط، ينظر: الكتاب لسيبويه: 371/2، والأصول في النحو: 122/2، والإنصاف: 131/1، وشرح المفصل: 147/2، وأوضح المسالك:127/1.
(53) الإنصاف في مسائل الخلاف:132/1، (المسألة 15).
(54) البيت من الوافر، وهو للحارث بن ظالم، ينظر: الجمل في النحو: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1405هـ – 1985م، ص72، والكتاب لسيبويه: 201/1.
(55) البيت من البسيط، وهو مجهول القائل، ينظر: الجمل في النحو: ص72.
(56) الجمل في النحو: ص72.
(57) الكتاب لسيبويه: 201/1 .
(58) الإنصاف في مسائل الخلاف:132/1، (المسألة 15).
(59) الإنصاف في مسائل الخلاف:134/1، (المسألة 15).
(60) ينظر: أوضح المسالك، 227/2، (الحاشية).
(61) شرح كتاب سيبويه:355/1.
(62) شرح كتاب سيبويه: 355/1.
(63) الإنصاف في مسائل الخلاف:126/1، (المسألة 15).
(64) الإنصاف في مسائل الخلاف:126/1، (المسألة 15).
(65) شرح الرضي على الكافية: 454/2.
(66) ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، ط1، 1422هـ – 2001م، 75/3.
(67) شرح الكافية الشافية، 1077/2.
(68) حاشية الصبان: 25/3.
(69) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تح: عبد الحميد هنداوي
المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، د.ط، د.ت، 46/3.
(70) شرح التصريح على التوضيح، 59/2.
(71) الإنصاف في مسائل الخلاف: 127/1 (المسألة 15).
(72) البيت من البسيط، وهو لعلِيّ بن أَحمدَ الغَرِيبيّ، وقيل لكامل الثقفي، ينظر: المحكم والمحيط الأعظم
علي بن إسماعيل بن سيده، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م، 445/10، وأسرار العربية، ص117، والإنصاف :127/1، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب: عبد

الله بن يوسف ابن هشام، تح: د.مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط6، 1985م، ص894، وتاج العروس من جواهر القاموس: 150/7، مادة: (ملَحَ)، و معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، للعباسي: ص 305

(73) الإنصاف في مسائل الخلاف: 128/1 (المسألة 15).

(74) الإنصاف في مسائل الخلاف: 128/1 (المسألة 15).

(75) همع الهوامع:320/3.

(76) الإنصاف في مسائل الخلاف: 129/1.

(77) شرح الرضي على الكافية:491/4، (ينظر الحاشية)، والإنصاف في مسائل الخلاف: 130/1.

(78) شرح الرضي على الكافية: 491/4.

(79) الإنصاف في مسائل الخلاف: 130/1 (المسألة 15).

(80) تاج العروس: الزَّبيدي، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية، د.ط، د.ت، 150/7، مادة: (ملَحَ).

(81) الإنصاف في مسائل الخلاف:137/1، (المسألة 15).

(82) الإنصاف في مسائل الخلاف:137/1، (المسألة 15).

(83) الإنصاف في مسائل الخلاف:139/1، (المسألة 15).

(84) البيت من الطويل، للشاعر لبيد، اللباب في علل البناء والإعراب: 158/2، والمعجم المفصل في شواهد العربية، د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1417هـ ـ 1996م، 271/6.

(85) الإنصاف في مسائل الخلاف:139/1، (المسألة 15).

(86) مسند الإمام أحمد: تح: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط1، 1416هـ ـ 1995م، 330/1.

(87) الإنصاف في مسائل الخلاف:141/1، (المسألة 15).

(88) الإنصاف في مسائل الخلاف:142/1، (المسألة 15).

(89) سورة المجادلة، من الآية : 19.

(90) البيت من الطويل، للمرار الفقعيّ، ينظر: خزانة الأدب: عبد القادر البغدادي، تح:محمد نبيل طريفي ـ اميل بديع اليعقوب،دار الكتب العلمية،بيروت، ط1، 1998م، 244/10،والمعجم المفصل في شواهد لعربية:208/7.

(91) الإنصاف في مسائل الخلاف:146/1، (المسألة 15).

(92) أسرار العربية، ص120.

(93) شرح المفصل:174/1.

(94) شرح المفصل: 228/3.

(95) ألفية ابن مالك: ص42

(96) شرح تسهيل الفوائد: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة، ط1، 1410هـ ـ1990م، 40/3.

(97) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، تح : محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، 1420هـ ـ 2000م، ص328.

(98) شرح الكافية الشافية، 1075/2.

(99) شرح الكافية الشافية، 1077/2، (بتصرف).

(100) أوضح المسالك:252/3.
(101) شرح ابن عقيل:148/3.
(102) شرح ابن عقيل:150/3.
(103) شرح الأشموني: الأُشْمُوني، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1419هـ ـ 1998م، 264/2.
(104) المقاصد الشافية: إبراهيم بن موسى الشاطبي، تح: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، ط1، 1428هـ ـ 2007م، 433/4.
(105) شرح التصريح على التوضيح: 60/2.
(106) ينظر الكتاب:72/1، والمقتضب: 173/4 وأسرار العربية: ص113، وشرح المفصل: 142/7
(107) ينظر: رأي الكوفيين في: الإنصاف في مسائل الخلاف: 126/1، وشرح الكافية الشافية: 1077/2.
(108) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، محمد بن عبد المنعم الجَوجَري، تح: نواف الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، ط1، 1423هـ /2004م، 730/2.
(109) همع الهوامع: 46/3.

المصادر والمراجع

1 ـ القرآن الكريم.
2 ـ أسرار العربية: ابن الأنباري، تح: د. فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، 1415هـ ـ 1995م.
3 ـ ألفية ابن مالك: محمد بن عبد الله، ابن مالك، دار التعاون، القاهرة، د.ط، د.ت.
4 ـ الأصول في النحو، أبو بكر ابن السراج (محمد بن السري)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان ـ بيروت، د. ط، د.ت.
5 ـ الإنصاف في مسائل الخلاف الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، دار الفكر، دمشق، ط1، د.ت.
6 ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله بن يوسف، ابن هشام، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، د.ط، د.ت.
7 ـ تاج العروس: الزَّبيدي، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية، د.ط، د.ت.
8 ـ التعريفات: علي بن محمد، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1405هـ.
9 ـ التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسيّ، تح: د. عوض بن حمد، ط1، 1410هـ ـ 1990م.
10 ـ الجمل في النحو: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1405هـ ـ 1985م.
11 ـ حاشية الصبان على شرح الأشمونى: محمد بن علي الصبان، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، ط1، 1417هـ ـ1997م.
12ـ خزانة الأدب: عبد القادر البغدادي، تح:محمد نبيل طريفي ـ اميل بديع اليعقوب،دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.
13 ـ شرح الأشموني: الأُشْمُوني، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1419هـ ـ 1998م.

14 ـ شرح تسهيل الفوائد: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة، ط1، 1410هـ ـ1990م.
15 ـ شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبد الله الأزهري، زين الدين المصري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ ـ2000م.
16 ـ شرح الرضي على الكافية: رضي الدين الإستراباذي، تح: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، د.ط، 1398ه ـ 1978م.
17 ـ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، محمد بن عبد المنعم الجَوجَري، تح: نواف الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، ط1، 1423هـ /2004م.
18 ـ شرح ابن عقيل، عبد الله بن عقيل، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، 1985م.
19 ـ شرح الكافية الشافية: محمد بن عبد الله، جمال الدين، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط1، د. ت.
20 ـ شرح كتاب سيبويه: السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان، تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد عل، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط1، 2008م.
21 ـ شرح المفصل للزمخشري: يعيش بن علي (ابن يعيش) تح: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط1، 1422هـ ـ 2001م.
22 ـ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، تح : محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، 1420هـ ـ 2000م.
23 ـ ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، ط1، 1422هـ ـ 2001م.
24 ـ الكافية في علم النحو، ابن الحاجب عثمان بن عمر، تح: د. صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2010م.
25 ـ الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، (سيبويه)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ ـ 1988م.
26 ـ اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء العكبري (عبد الله بن الحسين)، تح: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1416هـ ـ 1995م.
27 ـ اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب، محمد علي السَّراج، دار الفكر، دمشق، ط1، 1983م.
28 ـ لسان العرب: محمد بن مكرم ابن منظور، دار صادر ـ بيروت، ط3، 1414هـ.
29 ـ اللمع في العربية: عثمان بن جني، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، د.ط.
30 ـ مسند الإمام أحمد: تح: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط1، 1416هـ ـ 1995م.
31 ـ المعجم المفصل في شواهد العربية، د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1417هـ ـ 1996م.
32 ـ المقاصد الشافية: إبراهيم بن موسى الشاطبي، تح: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، ط1، 1428هـ ـ 2007م.
33 ـ المقتضب: محمد بن يزيد (المبرد)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، د.ط.

34 ـ المفصل في صنعة الإعراب: محمود بن عمر (الزمخشري)، تح: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م.
المقدمة الجزولية في النحو، عيسى بن عبد العزيز الجزولي، تح: د. شعبان عبد الوهاب محمد مطبعة أم القرى، د.ط، د.ت.
35 ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، د.ط، د.ت.
الدوريات:
1 ـ التعجب من فعل المفعول بين المانعين والمجيزين: سليمان بن إبراهيم بن محمد العايد، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: العددان: 79 ـ80، السنة العشرون، رجب ـ ذو الحجة 1408هـ.